The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 3, 2026
Page No: 357-369
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 | 0.69 :2025 (AIF) معامل التأثير العربي | ISI 2024: 0.696

The Syntactic Function of Demonstrative Pronouns as Kāna According to Arab Grammarians: An Analytical Study of Texts, Evidence, and Grammatical Reasoning

Mansour Salem Al-Mukharrim*
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Al-Zaytouna University, Libya

إعمال أسماء الإشارة عمل "كان" عند النحاة: دراسة تحليلية في النصوص والشواهد والتعليل النحوي

عبد القادر منصور سالم المخرّم*
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الزيتونة، ليبيا

*Corresponding author: Abdualgadermkr@gmail.com

Received: June 23, 2026 | Accepted: September 08, 2026 | Published: September 22, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study examines a grammatical phenomenon known among the Kufan grammarians as al-Taqrīb (approximation), namely, the view that demonstrative pronouns may function syntactically like the defective verb Kāna in specific constructions, based on a shared semantic meaning between demonstratives and the defective verbs. Examples of such constructions include: hādhā Zaydun qāʾiman (“This is Zayd standing”), hādhihi al-shamsu ṭāliʿatan (“Here is the sun rising”), and hādhā al-asadu muqbilān (“Here is the lion approaching”). The grammarians differed in their description and analysis of this phenomenon. The majority of Basran grammarians maintained that the demonstrative remains in accordance with its original syntactic function. Although the term al-Taqrīb (approximation) occurs in the works of some of their grammarians, such as Sībawayh, they did not use the term to indicate that the demonstrative functions syntactically like Kāna, as maintained by the Kufans. Rather, they intended its lexical meaning, namely, approximation or bringing something near. Accordingly, the noun following the demonstrative is parsed either as an appositive (badal) or as an explicative apposition (ʿaṭf bayān), while the accusative element following it is parsed as a circumstantial accusative (ḥāl). A group of Kufan grammarians, on the other hand, maintained that the demonstrative carries the semantic meaning of proximity and presence, which, in their view, gives it sufficient syntactic force to govern the elements that follow it: it assigns the nominative case to the subject and the accusative case to the predicate. The researcher seeks to investigate the origins of this issue in the works of the early Arab grammarians, identify the nature of the disagreement between the two grammatical schools, and analyze the textual and poetic evidence cited by proponents of the al-Taqrīb theory, as well as the Basran responses to such evidence. The study also seeks to demonstrate the influence of the Basran theory of grammatical governance (ʿāmil) on the formulation of grammatical judgments and on their rejection of the view that demonstrative pronouns can function as grammatical governors.

Keywords: Demonstrative Pronouns; Approximation (al-Taqrīb); Kāna and Its Sister Verbs; the Grammatical Governing Element (al-ʿĀmil al-Naḥwī); the Basran School; the Kufan School.

الملخص:
إنَّ هذه الدراسة قائمة على بيان ظاهرة نحوية عُرفت عند الكوفيين باسم التقريب، وهي القول بإنَّ أسماء الإشارة تعمل عمل الفعل الناسخ (كان) في تراكيب مخصوصة بجامع الدلالة المعنوية بينها وبين الأفعال الناسخة نحو: (هذا زيدٌ قائماً)، هذه الشمسُ طالعةً، وهذا الأسدُ مقبلاً. وقد ظهر خلافاً بين النحاة في وصف هذه الظاهرة؛ إذ ذهب جمهور البصريين إلى أن اسم الإشارة باقٍ على أصل وضعه، وأن لفظ التقريب وإن ورد عند أصحابهم كسيبويه، فهم يستعملون كلمة تقريب ولا يريدون منها إعمال اسم الإشارة عمل كان كما هو عند الكوفيين، وإنما يعنون معناها اللغوي، وأن الاسم بعد اسم الإشارة يعرب بدلاً أو عطف بيان، وأن المنصوب بعده حال. بينما يرى فريق من الكوفيين إلى أن اسم الإشارة يحمل معنى القرب والحضور، فيقوى على العمل، فيرفع الاسم وينصب الخبر. وسيسعى الباحث إلى دراسة أصل هذه المسألة في كتب النحاة الأوائل، ومعرفة طبيعة الخلاف بين المدرستين، وتحليل الشواهد التي استند إليها أصحاب القول بالتقريب، ورد البصريين عن تلك الشواهد، وبيان أثر نظرية العامل عند البصريين في توجيه الأحكام النحوية في الرد على القول بالأسماء العاملة.

الكلمات المفتاحية: أسماء الإشارة، التقريب، كان وأخواتها، العامل النحوي، البصريون، الكوفيون.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. **أما بعد:**

فإن الدرس النحوي العربي قائم في كثير من جوانبه على تفسير الظواهر اللغوية التي وردت في كلام العرب، ولم يكن غرض النحاة من ذلك مجرد ضبط أواخر الكلمات، وإنما كان مقصدهم الكشف عن العلاقات التي تربط بين أجزاء الكلام، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الإعراب وتنوع التخريج.

ومن المسائل التي قلَّ تداولها بين كتب النحاة قضية إعمال أسماء الإشارة عمل (كان)، فهي تكشف عن عمق النظر النحوي القائم على مراعاة المعنى، وهذه المسألة تتصل بقضايا متعددة؛ منها قضية العامل وشروطه، وحدود القياس، والعلاقة بين المعنى والإعراب.

فقد وجد النحاة تراكيب من قبيل: (هذا عبد الله منطلقاً)، و:(هذا زيد قائماً)، فانقسم النحاة إلى فريقين: أحدهما: يرى بعمل أسماء الإشارة عمل كان (وهم الكوفيون)، ويسمونها أسماء التقريب، فجعلوا منه قوله تعالى: {قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ} (هود: 72)، حسب قراءة الجمهور بنصب {شَيْخاً} على الخبرية لاسم الإشارة، وقوله تعالى: {هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً} (الأعراف: 73). وقوله تعالى: {وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً} (الأنعام: 126) وقوله تعالى: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً} (الأنعام: 153) وقوله تعالى: {هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ} (هود: 78).

وأمَّا الفريق الآخر، فيستعملون كلمة التقريب ولا يريدون منها إعمال اسم الإشارة عمل كان كما هو عند الكوفيين، وإنما يعنون معناها اللغوي قال الأعلم: "ثم اتفق قُرْبُ زيد منك فأردت أن تنبه المخاطب عليه وتقرّبه له فأدخلت "هذا". (الأعلم الشنتمري، ط1، 2005م، 1/ 481).

وقد أطلق بعض النحاة – الكوفيون- على هذا الاتجاه الأخير مصطلح التقريب؛ لأن اسم الإشارة عندهم يتضمن معنى الحضور والقرب، فكان قريباً في الدلالة من الأفعال الناسخة التي تربط بين الاسم والخبر.

وكان سبب التطرق إلى هذا الموضوع، أنَّ هذه القضية جاءت متناثرة في كتب النحو وشروحها، وفي كتب الخلاف والتعليل، ولم تحظ – فيما وقف عليه الباحث – بدراسة مستقلة تجمع شواهدها، وتستوعب آراء النحاة فيها، وتناقش أدلتهم، وتوازن بين تعليلاتهم.

ومن هنا جاء هذا البحث الموسوم بـ إعمال أسماء الإشارة عمل كان عند النحاة: دراسة في الشواهد والتعليل؛ ليتناول هذه الظاهرة دراسةً نحويةً تحليلية، تقوم على استقراء نصوص النحاة في مصادرها الأصيلة، وجمع الشواهد التي استندوا إليها، وتحليلها في ضوء الصناعة النحوية، مع الوقوف على وجوه التعليل، وبيان مواضع الاتفاق والاختلاف، وترجيح ما يسنده الدليل اللغوي والنحوي.

وتكمن أهمية هذا البحث من كونه لا يعالج مسألة الإعراب فحسب، بل يكشف عن اختلاف منهجي بين المدرستين البصرية والكوفيّة القائم على المعنى؛ فالبصريون يميلون إلى المحافظة على أصول العمل المعروفة، بينما يميل الكوفيون إلى توسيع دائرة العوامل بالنظر إلى المعنى والاستعمال.

أمَّا ما يهدف له هذا البحث فهو: بيان مفهوم التقريب وأصل نشأته ووقت ظهور هذا المصطلح، ثمَّ تتبع موقف النحاة الأوائل من إعمال أسماء الإشارة، ومن ثمَّ تحليل الشواهد التي بُني عليها الخلاف، وبيان أثر نظرية العامل في اختلاف التخريج، ومن ثمَّ الوصول إلى ترجيح يقوم على دراسة النصوص لا على مجرد النقل.

وفيما يخص الدراسات السابقة فمن خلال تتبع ما كتب في موضوع إعمال أسماء الإشارة والتقريب، تبين وجود دراسات تناولت جانباً من الظاهرة، **وأقربها إلى موضوع هذا البحث ما يأتي:**

- **أولًا: دراسة إبراهيم بن سليمان البعيمي،"** المنصوب على التقريب"، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة التاسعة والعشرون، العدد 107، 1418–1419هـ، ص 501–542.: "المنصوب على التقريب". وهذه الدراسة عبارة عن بحث منشور في مجلة علمية محكمة، تناول فيه الباحث مفهوم التقريب عند الكوفيين، وشروطه وأحكامه، والشواهد الواردة فيه، وموقف البصريين منه، مع بيان صلته بالحال، وتعد هذه الدراسة أقرب الدراسات السابقة إلى البحث الحالي؛ لاشتراكها معه في تناول إعمال اسم الإشارة في هذا الباب. **والصلة التي تربط الدراسة السابقة**

بالدراسة الحالية فهي على النحو الآتي: تفيد الدراسة الحالية من هذه الأعمال في ضبط مفهوم التقريب، وتحديد موضعه في الخلاف النحوي، غير أنها تختلف عنها في أن غايتها ليست دراسة "المنصوب على التقريب" من حيث هو باب كوفي مستقل، وإنما دراسة أسماء الإشارة التي عملت عمل "كان" وتحليل حقيقة هذا العمل والعلة التي أقيم عليها، مع موازنة موقف البصريين والكوفيين في ضوء الشواهد النحوية، كما أن الدراسة الحالية لا تكتفي بإثبات النصب على التقريب، بل تتجه إلى الكشف عن العامل في هذا النصب، وتفسير علل النحاة له، وموازنة وتخريجات الفريقين؛ وبذلك تتحدد إضافتها عن الدراسات السابقة في الجمع بين الإعراب والعامل والتعليل والخلاف النحوي في هذه المسألة.

- **ثانيًا: عزيزة فوال بابتي**، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م، ج2، ص 1074، مادة: "المنصوب على التقريب". وهو معجم نحوي، وليس دراسة مستقلة للظاهرة، عرض مصطلح "المنصوب على التقريب" وبيّن المراد به، وذكر أن اسم الإشارة يعمل عمل "كان" فيرفع الاسم وينصب الخبر، وتفيد هذه المادة في ضبط المصطلح، دون أن تتناول الخلاف النحوي في علل العمل تناولاً بحثياً مستقلاً.

- وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى تمهيد وفصلين وخاتمة.

التمهيد:

مفهوم التقريب وأصل المسألة في الدرس النحوي:

قبل الخوض في بيان مفهوم التقريب لغةً واصطلاحاً، يحسن الوقوف على نشأة هذا المصطلح في الدرس النحوي؛ إذ إن تحرير أول ظهور له يُعين على فهم تطور المسألة، والتمييز بين نشأة الفكرة ونشأة المصطلح.

ويبرز من استقراء كتب النحاة الأوائل أن سيبويه والمبرد وابن السراج لم يستعملوا لفظ "التقريب" كمصطلح نحوي خالص، وإن كانوا قد تعرضوا للتراكيب التي بُني عليها هذا الباب، ووجهوها على الحالية.

أمَّا أول نصٍّ صريح وصل إلينا يستعمل لفظ "التقريب" في هذا المعنى، فهو ما نقله ثعلب عن الكسائي في كتابه الموسوم بمجالس ثعلب، إذ قال: "قال الكسائي: سمعت العرب تقول... وهذا يسمونه "التقريب"، كما قال أيضاً في معرض تعقيبه على كلام سيبويه: "وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرف التقريب، والتقريب مثل كان". (ثعلب، 1960م، ط1، 1-43).

ويدل هذا النص على أن المصطلح كان متداولاً في المدرسة الكوفية، وأن ثعلب هو أقدم من حفظ لنا نصَّه بهذا اللفظ، وقد نسبه إلى الكسائي، مما يجعل الكسائي أول من نُسب إليه هذا المصطلح فيما وصل إلينا من المصادر، بينما ثعلب هو أول من نقل إلينا هذا الاستعمال صراحةً في كتاب أقدم كتاب وصل إلينا، وهذا ما سيتضح جلياً عند الحديث عن أقدم كتاب وصل إلينا في تناول مصطلح التقريب.

أولاً: التقريب في اللغة: يدور معنى التقريب في أصل الوضع اللغوي حول معنى الدنو والمقاربة، وهو ضد البعد.

- قال ابن فارس: "القاف والراء والباء أصل صحيح يدل على خلاف البعد". (ابن فارس،1979م، مادة: قرب).
- وقال الراغب الأصفهاني: "القُرب والبعد يتقابلان، ويستعملان في المكان والزمان والنسب والمنزلة، فالقرب قد يكون قرباً حسيّاً، كما في قرب المكان، وقد يكون معنوياً، كما في قرب المنزلة أو قرب حصول الأمر" (الراغب الأصفهاني، 1991م، مادة "قرب").

ومن هذا الأصل اللغوي جاء معنى التقريب؛ لأنه يدل على جعل الشيء قريباً أو دانياً، ومن خلال المعنى اللغوي يرى الباحث أن دلالة القرب والدنو تلك التي تقرب هذه الأسماء " أسماء الإشارة " من "كان وأخواتها" فالعلاقة الرابطة بينهما علاقة معنوية.

ثانياً: التقريب في الاصطلاح النحوي: اختلفت عبارات النحاة في بيان مفهوم التقريب، إلا أنها تلتقي في معنى واحد، وهو إجراء اسم الإشارة مجرى "كان" في رفع الاسم ونصب الخبر.

- فيرى ثعلب (ت 291هـ)، وهو أقدم من نقل إلينا هذا المصطلح بنصٍّ صريح، إذ قال في معرض حديثه عن مذهب الكسائي: "وهذا لا يكون إلا تقريباً، والتقريب مثل كان." (ثعلب 1960م، ج1، ص43– 44). ويفهم من هذا النص أن ثعلب يجعل التقريب باباً قائماً على تشبيه اسم الإشارة بـ"كان" من حيث العمل، دون أن يكون فعلاً حقيقة.
- أمَّا عن ابن يعيش (ت 643هـ)، فهو يستوضح معنى التقريب عند حديثه عن أسماء الإشارة: قائلاً:" وأما التقريب فهو أن تجعل اسم الإشارة بمنزلة (كان)، فيرفع الاسم وينصب الخبر". (ابن يعيش،2001 م، ط2، 4-95). ويظهر من هذا النص أن ابن يعيش يضيف بيان الأثر الإعرابي وهو رفع الاسم ونصب الخبر إلى المعنى.
- ولعل أكثر التعاريف وضوحاً ما قاله السيوطي (ت 911هـ) أثناء عرضه للخلاف بين البصريين والكوفيين، فقال: "(السيوطي، (د. ط)، (د. ت)، 1-302).
- وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أُريد بهما التَّقريب كانا من أَخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب ونحو كيف أخاف الظُّلم وهذا الخليفة قادما وكيف أَخاف البرد وهذه الشَّمس طالعة التقريب عند الكوفيين أن يعمل اسم الإشارة عمل (كان) فيرفع الاسم وينصب الخبر"
- ونقل عن صاحب الهمع قوله: والكوفية هذا وهذه مرادا بهما التّقريب مرفوعا بعدها ما لا ثاني لهُ وسموها تقريباً والرفع اسم التقريب" (السيوطي، (د. ط)، (د، ت)، 414/1).

وهذا التعريف يتضح أن السيوطي قد جعل التقريب مذهباً منسوباً إلى الكوفيين، ويختصر حقيقته في إعمال اسم الإشارة عمل "كان".

الفصل الأول: موقف النحاة من إعمال أسماء الإشارة عمل (كان):

أولاً: أصل المسألة وموقف البصريين منها:

1. **سيبويه وبناء التخريج على الحال:**

بدأ الباحث بإمام المدرسة البصرية؛ لأجل الوقوف على رأيه في هذه المسألة وقوفاً واضحاً ودقيقاً، وآثر أن يسوق نصَّه كاملاً؛ إذ إن الاقتصار على موضع الشاهد قد يحجب بعض جوانب مراده، ولا سيما في حديثه عن الأسماء المبهمة واسم الإشارة، وما يأتي بعده من الاسم المنصوب.

وعلى هذا فإن بيان النص في سياقه الكامل يعين على بيان مذهبه، وفهم توجيهه للمسألة على الوجه الذي أراده، ويجعل الاستدلال قائماً على عبارته الأصلية مباشرة. فنجده يقول: "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهباً، وهذا عبد الله معروفاً.

فهذا اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده، وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مُسند والمبنى عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرّفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله وحالَ بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكباً، صار لعبد الله وصار الراكب حالا. فكذلك هذا"، ثم عكف قائلاً: وذاك بمنزلة هذا، إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبهه لشيء مُتراخ، (سيبويه، 1988 م 78/2).

ومن خلال هذا النص يتضح أن سيبويه لم يجعل اسم الإشارة (هذا) عاملاً عمل "كان"، وإنما أبقاه على أصل وظيفته في الإشارة والابتداء والتنبيه؛ فـ"هذا" عنده اسم مبتدأ، و"عبد الله" هو المبني عليه، أما (منطلقاً) فهو حال من "عبد الله". ويؤكد سيبويه هذا التخريج بقوله: (فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله)، ثم يبين المعنى الذي قصده المتكلم وهو التنبيه إلى عبد الله في حال انطلاقه، لا تعريف المخاطب به؛ فكأن المعنى عنده: (انظر إليه منطلقاً).

وأرى أن هذا التوجيه يبين موقف سيبويه من المسألة؛ فهو يرى العامل في (منطلقاً) عنده ليس اسم الإشارة، وإنما ما يقتضيه التركيب من معنى الحال، ولذلك مثَّل بقوله: (جاء عبد الله راكباً)، فجعل "راكبًا" حالاً من "عبد الله"، كما جعل "منطلقاً" حالاً منه في قوله (هذا عبد الله منطلقاً).

ومن ثم فإن سيبويه لم يحتج إلى افتراض عامل جديد، ما دام التركيب يمكن تفسيره على أصل قائم في العربية، وهو باب الحال.

2. **المبرد وترسيخ المذهب البصري:**

جاء المبرد بعد سيبويه فتابع أصول المدرسة البصرية في هذه المسألة، ولم يثبت لأسماء الإشارة عملاً خاصاً، فهو يرى أن التراكيب التي استند إليها القائلون بالتقريب يمكن تخريجها على القواعد المعروفة في العربية، ومن ذلك حمل المنصوب بعد اسم الإشارة على الحال.

ففي قولنا: نحو: هذا زيد قائماً؛ لأن المعنى أنبهك لهُ في حال قيام وإذا قال: هذا خاتمك حديداً، فالحديد لازم فليس للحال هاهنا موضع بين، ولا أرى نصب هذا إلَّا على التّبيين؛ لأن التَّبيين إنَّما هو بالأسماء فهذا الذي أراهُ، وقد قال سيبويه ما حكيت لك. (المبرد، ط1، 1994م، 272/3).

وفي باب ما كان من الأسماء نعتاً للمبهمة يقول: أن تجعل الاسم نعتاً للمبهم فتقول هذا الرجل زيد تجعل الرجل نعتاً، فيكون بمنزلة هذا زيد كما تقول زيد الطَّويل قائم، وإن جعلت الاسم خبراً فالنصب تقول هذا الرجل قائما كقولك هذا زيد قائماً. (المبرد، ط1، 1994م، 322/4).

ويكشف موقف المبرّد في هذه المسألة عن أصل من أصول مذهبه القائم على تقليل العوامل، وعدم التوسع في إثبات أبواب جديدة ما دام الأصل النحوي يفسر الظاهرة.

3. **موقف ابن السراج من إعمال اسم الإشارة:**

يظهر من كلام ابن السراج أن اسم الإشارة لا يجري عنده مجرى النواسخ التي تعمل عمل "كان"، فلا يكون الاسم الواقع بعده منصوباً على أنه خبر له من جهة كونه اسم إشارة، وإنما يفسر النصب في نحو: "هذا زيد قائمًا" على أساس آخر، هو : تضمّن اسم الإشارة معنى الفعل، فقد نقل عنه في "الأصول في النحو" أنه قال في مذهب المبرد: "وتبعه ابن السراج في أن العامل في الحال لا يكون إلا فعلاً مجرداً أو ما كان في معنى الفعل، كاسم الإشارة في قولك: هذا زيد قائماً؛ لأن المبتدأ هاهنا في معنى الفعل وهو التنبيه، كأنك قلت: انتبه له قائماً"، فالعامل في الحال عنده هو ما تضمنه اسم الإشارة من معنى الفعل، لا كونه ناسخاً عاملاً عمل "كان".

ويتأكد هذا الاتجاه في موضع آخر من "الأصول" حين يقول في نحو: "هذا عبد الله واقفًا": "فإن جئت بعد عبد الله بنكرة نصبتها على الحال"، كما يقول في نحو: "زيد هذا عالمًا": "وإن جعلت هذا خبراً لزيد نصبت عالماً على الحال"، ومن ثم فإن ابن السراج يخرج هذه التراكيب على باب الحال، ولا يجعل اسم الإشارة ناسخاً لما بعده، ويوافق بذلك أصلاً من أصول المدرسة البصرية في تفسير العمل؛ إذ لا يثبت العمل لمجرد المناسبة المعنوية، وإنما يبحث له عن عامل أو عن معنى فعلي يصلح أن يكون أساساً للعمل. (ابن السراج، 1996م، ج1، ص218).

4. **الزجّاج وموقفه من إعمال اسم الإشارة:**

ومن أعلام المدرسة البصرية الذين تناولوا هذه المسألة أبو إسحاق الزجّاج (ت 311هـ)، وقد جاء موقفه موافقاً للاتجاه البصري في عدم تخريج اسم الإشارة في نحو: "هذا زيد قائمًا" على أنه ناسخ عامل عمل "كان"، فقد جعل "قائماً" حالاً، وبيّن أن العامل فيه معنى التنبيه الذي تضمنه اسم الإشارة، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾: "ذلك أنك إذا قلت هذا زيد قائماً، فإن كنت تقصد أن تخبر من يعرف زيداً أنه زيد لم يجز أن تقول هذا زيد قائماً؛ لأنه يكون زيداً ما دام قائماً، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول ذلك للذي يعرف زيداً: هذا زيد قائماً، فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه"، ثم قال: "وأشير لك إلى زيد حال قيامه، لأن هذا إشارة إلى ما حضر". (الزجاج، ط1 1988م، ج3، ص63–64).

ويتضح من هذا النص أن الزجّاج لا يجعل اسم الإشارة في هذا التركيب من النواسخ التي تعمل عمل "كان"، إذ لم يجعل "زيدًا" اسماً مرفوعاً لاسم الإشارة، ولا "قائماً" خبراً منصوباً به، وإنما جعل "قائماً" حالاً، وفسر جهة العمل بما تضمنه اسم الإشارة من معنى التنبيه، ومن ثم فإن موقف الزجّاج يمثل امتداداً واضحاً للاتجاه البصري في رفض إعمال أسماء الإشارة عمل "كان" في هذا الباب، مع إثبات نوع من العمل لها في الحال قائم على تضمّنها معنى فعلياً هو التنبيه.

ثانيا: أصل المسألة وموقف الكوفيون منها:

أما الكوفيون، فقد نظروا إلى المسألة من جهة دلالة اسم الإشارة على التقريب، فجعلوا نحوَ "هذا زيد قائمًا" من المواضع التي يظهر فيها أثر اسم الإشارة في العمل، ورأوا أن اسم الإشارة قد يتضمن معنى يقويه للعمل، وهو معنى القرب والحضور، ولذلك أجازوا حمله على أنه عامل عمل "كان".

1. يأتي الفراء (ت 207هـ) في مقدمة أعلام المدرسة الكوفية الذين تناولوا ظاهرة التقريب، وقد عرض لها في "معاني القرآن" عند حديثه عن أسماء الإشارة، فبيّن أن العرب أدخلوا "هذا" للدلالة على الوقت الحاضر، كما تدخل "كان" للدلالة على الزمن الماضي، وقرر أن الاسم الواقع بعد اسم الإشارة يرتفع به، وسمّى أهل الكوفة هذا الاستعمال "التقريب". ((الفرّاء، ط1، 1955–1957م، ج1، ص231– 232).

وبذلك يظهر أن الفرَّاء يثبت لاسم الإشارة في هذا التركيب حكماً يقاربه بحكم "كان" من جهة رفع الاسم ونصب ما بعده، غير أنه يربط الظاهرة بدلالة التقريب والوقت الحاضر، ولا يجعلها مجرد إعمال آلي لاسم الإشارة في جميع تراكيبه، ومن ثم فإن نص الفرَّاء يمثل أصلاً كوفياً مهماً في تفسير الظاهرة، ويكشف عن أن مصطلح "التقريب" كان قائماً في الدرس الكوفي قبل أن يدوّنه ثعلب ويعرض الخلاف فيه بين الكوفيين والبصريين.

وقوله: (ها أَنْتُمْ أُولاءِ) العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وصف بهذا وهاذان وهؤلاء فرقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكنى بينهما، وذلك فِي جهة التقريب لا في غيرها. **ويراد بالتقريب** أن يكون محط الخبر هو مفيد الحدث من فعل أو وصف، ففي قولك هأنت ذا تغضب، تقريب والتقريب عندهم مما يكون فيه رفع ونصب كـ(كان)،(الفرّاء، ط1، 1955–1957م، ج1، ص231– 232).

2. ويأتي أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير (ت 231هـ)، وهو من نحاة الكوفة، في طبقة تالية للفراء، وقد نُقل عنه في تركيب اسم الإشارة جواز الوجه المنصوب إلى جانب الوجه المرفوع.

فقد روي عنه في نحو: "وهذا المال مالاً" أنه قال: "الوجه: وهذا المال مالٌ، ويجوز: وهذا المال مالاً، ويكشف هذا النص عن إجازته الوجه المنصوب في هذا التركيب، وهو مما يندرج في المسألة التي عُرفت عند الكوفيين بالتقريب، غير أن الرواية لا تصرح بعلّة النصب، ولا تنصّ على أن اسم الإشارة يعمل عمل "كان"؛ ولذلك يقتضي الاحتياط العلمي ألا يُنسب إليه أكثر مما ثبت في النص، ويُجعل شاهداً على جواز الوجه المنصوب عند أحد أئمة الكوفيين، لا نصّاً صريحاً في نظرية التقريب. (الزبيدي، ط2، 1984م، ص 140)

3. أما ثعلب (ت 291هـ)، فقد عرض مذهب الكوفيين في التقريب عرضاً واضحاً، وجعل هذا الاستعمال قائماً على إدخال اسم الإشارة في الجملة الاسمية لإفادة معنى التقريب، وربطه بعمل "كان"؛ إذ يقول: "والتقريب مثل كان، إلا أنه لا يقدم في كان؛ لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء" (ثعلب، ط2، 1956م، ج1، ص43).

ويشرح ذلك في نحو: "هذا الخليفة قائماً"، فيقرر أن اسم الإشارة إذا دخل على الجملة ثم أمكن إسقاطه دون أن يتغير معناها كان ذلك من التقريب، فيقول: "وكلما رأيت إدخال هذا وإخراجه واحداً فهو تقريب"، ويمثل له بقوله: "من كان من الناس سعيداً فهذا الصياد شقياً"، ثم يبين أن المعنى يبقى عند إسقاط اسم الإشارة: "فالصياد شقي"، فتدخل "هذا" لتقريب الفعل فتنصب. (ثعلب، ط2، 1956م، ج1، ص44).

ويصرح ثعلب بنسبة هذا المذهب إلى أئمة الكوفة، فيقول: "وذهب أهل الكوفة الكسائي والفراء إلى أن العماد لا يدخل مع هذا لأنه تقريب، وهم يسمون هذا زيد القائم تقريباً، أي قرب الفعل به وحكى: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً، أي الخليفة قادم، فكلما رأيت " هذا " يدخل ويخرج والمعنى واحد، فهو تقريب. " (ثعلب، ط2، 1956م، ج2، ص359 :360)، فاسم الإشارة عندهم في هذا الاستعمال ليس مجرد أداة إشارة، وإنما هو داخل في تركيب ذي وظيفة نحوية خاصة، سموه "التقريب"، وقرب به الفعل من صاحبه، وهو ما يقارب عمل "كان" من جهة رفع الاسم ونصب ما بعده.

ويؤكد ثعلب ذلك بنقل قول الكسائي: "سمعت العرب تقول: هذا زيد إياه بعينه، فجعله مثل كان وقالوا: تربع ابن جؤية في اللحن حين قرأ: " هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ" وجعلوه حالاً، يعنى أطهر. وليس كما قالوا، هو خبر لهذا كما كان في كان، إلا أنه لا يدخل العماد مع التقريب، من قبل أن العماد جواب والتقريب جواب فلا يجتمعان. " (ثعلب، ط2، 1956م، ج1، ص43).

وبذلك يتضح أن التقريب عند ثعلب يمثل وجهاً من وجوه إعمال اسم الإشارة عند الكوفيين، وأنه تخريج مغاير لتخريج البصريين الذين حملوا النصب في نحو "هذا زيد قائماً" على الحال.

الفصل الثاني: الشواهد والتعليل والموازنة في مسألة التقريب:

تُعد الشواهد النحوية أساساً في تقرير الأحكام النحوية والكشف عن وجوه استعمالها في كلام العرب، ولا سيما في المسائل التي وقع فيها اختلاف بين النحاة في التخريج والتعليل، ومن هنا تبرز أهمية استقراء شواهد التقريب، والنظر في توجيهات النحاة لها، وما استندوا إليه في إثبات عمل أسماء التقريب أو نفيه، ويقتضي ذلك موازنة الأقوال وإظهار عللها؛ للوقوف على مدى قوة الشاهد وصحة التخريج واتساقه مع أصول الصناعة النحوية، وسيُعنى هذا المبحث بعرض أبرز الشواهد الواردة في باب التقريب، وبيان وجوه الاستدلال بها ومناقشة تعليلات النحاة وموازنتها.

الشواهد النحوية في باب التقريب:

تتعدد الشواهد النحوية التي استند إليها النحاة في تقرير مسألة التقريب، وتتنوع بين الشواهد المسموعة والشواهد القرآنية التي اختلفوا في توجيهها وتعليلها، وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الشواهد، مع بيان وجه الاستدلال بها وموقف البصريين والكوفيين منها.

1. "هذا زيدٌ منطلقًا":

يُعد هذا المثال أصل الباب ورد عند سيبويه- كما مرَّ بنا-، فقد بيّن أن المراد أن يُنبِّه المخاطب إلى زيد في حال انطلاقه، فجعل "منطلقًا" حالاً، ولم يجعله خبراً لـ"زيد"، ويقول في موضع آخر إن معنى الكلام: إنك تريد أن تنبّه المخاطب لزيد في حال انطلاقه، (سيبويه، ط3، 1988م، جـ 2، ص 78 وما بعدها). فجعل "هذا" مبتدأ، و"عبد الله" مبنيّاً عليه، ومنطلقاً" حالًا، والمعنى عنده أنك تريد تنبيه المخاطب إلى عبد الله في حال انطلاقه، لا الإخبار عن عبد الله بالانطلاق على جهة كونه خبراً ثانياً، ويقرر سيبويه أن الجملة قد تمّت بالمبتدأ وما بني عليه، ثم جاء المنصوب حالًا.

وهذا هو الموضع الذي بنى عليه ثعلب اعتراضه المشهور؛ إذ نقل عن سيبويه قوله في نحو "هذا زيد منطلقًا" إن المراد الإخبار عن "هذا "بالانطلاق، وذكر زيداً لبيان من يقع منه الفعل، ثم عقّب ثعلب بأن هذا "لا يكون إلا تقريباً"، وأن سيبويه لا يعرف مصطلح التقريب.

فقال: وقال سيبويه: هذا زيد منطلقاً، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يخبر عن زيد، ولكنه ذكر زيداً ليعلم لمن الفعل، قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرف التقريب، والتقريب مثل كان، إلا أنه لا يقدم في كان، لأنه رد كلام فلا يكون قبله شي. (ثعلب، ط2، 1956م، ج1، ص11).

وفي هذا الشاهد ذهب البصريون إلى أن اسم الإشارة في نحو "هذا زيدٌ منطلقاً" باقٍ على أصله في الدلالة والإعراب، فلا يعمل عمل "كان"، بل يكون "هذا" اسم إشارة في موضع مبتدأ، و"زيد" خبراً عنه، ومنطلقاً" حالاً من "زيد"، والعامل في الحال عندهم معنى الإشارة والتنبيه، أي: أشير إلى زيد في حال انطلاقه؛ ومن ثم لا يجعلون النصب في "منطلقاً" أثراً لعمل اسم الإشارة، وإنما يحملونه على باب الحال.

وقد صرّح المبرد بذلك في نحو: "هذا زيد راكباً، وذاك عبد الله قائماً"، وبيّن أن العامل في الحال هو معنى التنبيه أو الإشارة، مقدراً: "أنبّه له راكباً" أو "أشير لك إليه راكباً". (المبرد، ط1، 1994م، ص 168/4).

وأمَّا موقف الكوفيين من هذا الشاهد فقد جعلوا "هذا" تقريباً يعمل عمل "كان": هذا: تقريب.

زيد: اسم التقريب مرفوع، منطلقاً: خبر التقريب منصوب.

والفارق الدلالي عندهم أن المقصود ليس الإخبار عن "زيد" بأنه منطلق فحسب، وإنما تقريب حالة الانطلاق إلى ذهن المخاطب.

2. **"هذا الخليفةُ قائماً":**

ورد هذا الشاهد صريحاً في كلام ثعلب في سياق تقريره لمذهب الكوفيين في التقريب؛ إذ جعل معيار التقريب إمكان إدخال اسم الإشارة في الجملة وإخراجه منها مع بقاء المعنى، فقال: "تقول: هذا الخليفة قائماً، والخليفة قائم، فتدخل هذا وتخرجه فيكون المعنى واحداً، وكلما رأيت إدخال هذا وإخراجه واحداً فهو تقريب". (ثعلب، ط2، 1960م، ج2، ص359–360).

ويظهر من ذلك أن ثعلباً يجعل "هذا" في هذا التركيب من ألفاظ التقريب العاملة عمل "كان"، فيرفع "الخليفة" وينصب "قائماً".

أما البصريون، فلم يرد عن سيبويه ولا المبرد- فيما وقفت عليه - تناولٌ لهذا الشاهد بعينه، وإنما قرروا تخريجاً نظيراً له في نحو "هذا زيد منطلقاً"، فجعلوا المنصوب حالاً، - كما مرَّ- لا خبراً لاسم إشارة عامل؛ ومن ثم لا يصح نسبة تخريج بصري خاص إلى عبارة "هذا الخليفة قائماً" دون نص.

وهذه الحجة مهمة جداً؛ لأنها تكشف أن ثعلباً لا ينظر إلى العمل من جهة الصورة الإعرابية فقط، وإنما من جهة الوظيفة الدلالية لاسم الإشارة.

3. **"هذا ابن صياد أشقى الناس":**

أدخل السيوطي هذا المثال في صميم حد التقريب، قائلاً: "كذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود نحو "هذا ابن صياد أشقى الناس" فيعربون هذا تقريباً والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب " فيعربون هذا تقريباً والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب. (السيوطي، (د، ط) (د، ت)، جـ1، ص264).

فيكون: هذا: تقريباً، ابن صياد: اسم التقريب، أشقى الناس: خبر التقريب.

وعلة ذلك عندهم أن المقصود ليس مجرد الإشارة إلى ابن صياد، وإنما الإخبار عنه بوصفه في الحال المذكورة، مع كون المشار إليه معلوماً لدى المخاطب.

وقد جاء هذا التقرير في همع الهوامع في باب التقريب، وهو من أوضح النصوص المتأخرة التي حفظت لنا مذهب الكوفيين في هذه المسألة.

4. **﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: 72]. وهو أهم شاهد قرآني صحيح صريح في هذا الباب:**

قرأ الجمهور "شيخاً" بالنصب، وقد حمل البصريون النصب على الحال، فقالوا: هذا: مبتدأ، بعلي: خبره، شيخاً: حال، والعامل في الحال معنى الإشارة أو التنبيه؛ أي: "أشير إلى "بعلي" حال كونه شيخاً"، وهذا هو التخريج الذي نقله جمهور المفسرين والنحويين. (القرطبي، ط2، 1964 م،9، 70)، لكن الكوفيين يجعلون هذا من التقريب؛ ولذلك عُدّ من أهم الشواهد القرآنية التي يستدل بها على إعمال اسم الإشارة عمل "كان" وقد نصت المصادر التي جمعت مذهبهم على إدخال هذه الآية في باب التقريب.

ويرى الباحث أنه لا يصح جعل قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ دليلاً قاطعاً على مذهب الكوفيين في التقريب؛ إذ إن موضع الاستدلال ليس في ثبوت النصب، فهو ثابت في القراءة، وإنما في توجيه هذا النصب وتحديد عامله؛ فالبصريون يحملون "شيخاً "على الحال، ويجعلون العامل فيه معنى الإشارة والتنبيه.

في حين ذهب الكوفيون إلى أن نصب "شيخاً" في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ ليس على الحال، وإنما هو خبر للتقريب؛ فجعلوا اسم الإشارة "هذا" من الألفاظ التي تعمل عمل "كان" إذا أريد بها التقريب، فيكون "بعلي" اسماً لها مرفوعاً، و"شيخاً" خبراً لها منصوباً، وهذا هو الوجه الذي اشتهر عندهم في هذا الباب، (السمين الحلبي، ط1، 1986م، ج6، ص357).

وأصل هذا التوجيه عند الكسائي، إذ جعل اسم الإشارة "مثل كان"، وهو ما قرره ثعلب بقوله: "والتقريب مثل كان " - كما مرَّبنا - في بيان موقوف الكوفيين في هذا الباب.

ونقل ابن السراج هذا المذهب عن الكوفيين، وجعل المنصوب في هذا الباب خبراً لاسم التقريب، مقابلاً لمذهب البصريين في جعله حالاً، (ابن السراج، ط3، 1988م، ج1، ص122–125).

واستقر هذا التوجيه عند المتأخرين؛ فنصَّ السيوطي على أن "هذا" و"هذه" إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات "كان"، وصرح السمين الحلبي بأن "شيخاً" في الآية "منصوب على خبر التقريب عند الكوفيين" فقال: " فيه وجهان، المشهور: أنه حال والعامل فيه: إمَّا التنبيهُ وإمَّا الإشارة، وإمَّا كلاهما. والثاني: أنه منصوبٌ على خبر التقريب عند الكوفيين، وهذه الحالُ لازمةٌ عند مَنْ لا يجهل الخبرَ، أمَّا مَنْ جهله فهي غير لازمة". (السمين الحلبي، ج6، ص357).

5. **﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: 78]**، فقد رويت قراءة النصب في "أطهرَ"، **وهي التي أثارت الخلاف بين النحاة:**

فذهب البصريون إلى أن "هن" ضمير فصل، وضمير الفصل لا يدخل بين الحال وصاحبها؛ ولذلك أنكروا النصب، وحملوا "أطهرَ" على الخبر في القراءة المرفوعة، (سيبويه، ط3، 1988 م، 397/2).

أما ثعلب فنقل احتجاج الكسائي والفراء، وأنهما يجعلان "هذا" في مثل هذا من باب التقريب، ويمنعان دخول العماد (ضمير الفصل) معه؛ لأن التقريب عندهما جواب، وضمير الفصل جواب، فلا يجتمعان. (ثعلب، ط2، 1960م، ج2، ص359)

وهنا تظهر مفارقة مهمة جداً: البصريون يرفضون نصب "أطهرَ"؛ لأن الحال لا يدخل عليها ضمير الفصل، والكوفيون يرفضون الجمع بين التقريب وضمير الفصل أيضاً، ومع ذلك جاءت القراءة المنقولة بالنصب، فكان هذا الشاهد من المواضع التي تتجاوز مجرد الخلاف الاصطلاحي إلى إشكال في التخريج نفسه.

6. **ومن شواهد الفراء المتصلة بالتقريب قوله:** "ها أنا ذا"، إجابة لمن سألك "أين أنت؟ فيقول القائل: ها أنا ذا"، وبيّن أن العرب فرّقت بين "ها" و"ذا" وأدخلت الضمير بينهما في مقام التقريب، وأن هذا الأسلوب مخصوص بجهة التقريب (الفراء، ط1، 1955م، ج1، ص12).

وذهب البصريون إلى أن "ذا" اسم إشارة خبر عن "أنا"، وأن "قائماً" حال من الضمير "أنا"، إذ لم يثبتوا لاسم الإشارة في هذا التركيب عملاً نحوياً، وإنما حملوا النصب على الحالية. (ابن السراج، ط3، 1988م، ج1، ص122–123).

وقد قرن مذهب البصريين بقوله: "والبصريون فلا ينصبون إلا الحال"، وأما الكوفيون فجعلوا "ذا" اسم تقريب عاملاً عمل "كان"، فـ"أنا" اسمُه مرفوع، وقائماً" خبره منصوب؛ ولذلك عدّوا هذا التركيب من باب التقريب، ونصَّ ابن السراج على أن هذا الوجه "يسميه الكوفيون التقريب". (ابن السراج، ط3، 1988م، ج1، ص122)، ويؤيده ما نقله ثعلب عن الكسائي من قوله في نظائر هذا الباب: "فجعله مثل كان"، ثم أورد: "ها أنا ذا قائماً"، (ثعلب، ط2، 1960م، ج1، ص43). وفيه نقل قول الكسائي: "فجعله مثل كان"، وذكر نحو "ها أنا ذا قائماً".

ومن الملاحظ أنه ليس هناك خلاف في الشاهد "ها"؛ إذ هي حرف تنبيه عند الفريقين، وإنما مدار الخلاف في "ذا": أهو اسم إشارة غير عامل، وقائماً" حال عند البصريين؟، أم اسم تقريب عامل عمل "كان"، وقائماً خبره عند الكوفيين. (السيوطي، (د، ط) (د، ت)، ج2، ص71)

فهذا الشاهد يمثل عند الفراء اتجاهاً كوفياً في إعمال اسم الإشارة، فيكون التركيب على نسق كان" من حيث رفع الاسم وإتباعه بالخبر؛ أما عند البصريين فيبقى "ذا" على دلالته الإشارية، ويُفهم ما بعده باعتباره وصفاً لهيئة الضمير وقت الإشارة، وبهذا يكشف الشاهد عن اختلاف المدرستين في طبيعة العلاقة النحوية بين "ذا" وما بعدها.

7. **ومن تطبيقات ثعلب على التقريب: الشاهد: "ها أنا ذا قائماً" و "ها أنا ذا حاضراً"**، وذكر أن الخبر قد يحذف عند معاينة الإنسان، فيقال: "ها أنا ذا عماراً" أي: "ها أنا ذا حاضراً" أو في هذا المكان، وهذا شاهد مهم؛ لأنه يوسع دائرة التقريب من "هذا + اسم ظاهر "إلى الضمير الواقع بين "ها" و"ذا"، فقد أورد ثعلب في مجالسه هذا التركيب في حديثه عن التقريب، وذكر أن العرب تقول في مقام الحضور والمعاينة: "ها أنا ذا"، وقد تأتي الحال بعده، نحو: "ها أنا ذا قائماً"، كما يذكر حذف الخبر عند دلالة المقام عليه، في نحو "ها أنا ذا"، وهذا يدل على امتداد مفهوم التقريب عند الكوفيين إلى التراكيب التي يتوسط فيها الضمير بين "ها" واسم الإشارة "ذا".(ثعلب، ط2، 1960م، جـ2، ص359–360).
8. **"هذا زيد إياه بعينه" وهذا شاهد رواه ثعلب عن الكسائي:** "سمعت العرب تقول: "هذا زيد إياه بعينه" وقال الكسائي: "فجعله مثل كان"، (ثعلب، ط2، 1960م، ج1، ص12). **وهذا النصَّ مهم من جهتين:**
   - **أولاهما:** أن الكسائي ينسب التركيب إلى سماع العرب، فلا يكون مجرد مثال وضعه النحوي للشرح.
   - **وثانيهما:** أنه صرّح بتخريجه النحوي فقال: "فجعله مثل كان"، أي جعل اسم الإشارة في هذا التركيب عاملاً عمل "كان"، وهو أصل مذهب الكوفيين في التقريب.
9. **"هذا الرجل قائم" وهذا المثال عند ثعلب ليس من التقريب**، بل من المثال؛ إذ يقول إن "هذا" تكون مثالاً إذا كان المقصود الإشارة إلى المشار إليه نفسه، نحو: "هذا زيد" "هذا الرجل قائم"، أما إذا قصدت تقريب الفعل أو الحال منه، دخل في باب التقريب.

وباستقراء الشواهد المتقدمة يتبين أن ما استشهد به النحاة على هذا الباب، وإن تعددت صوره، يدور في جوهره حول أصل واحد، هو اختلاف المدرستين في تفسير العلاقة بين اسم الإشارة وما يليه؛ فالبصريون أبقوا اسم الإشارة على أصل دلالته، وحملوا ما بعده على ما يقتضيه السياق، بينما وسّع الكوفيون وظيفته في مواضع مخصوصة فجعلوه جارياً مجرى "كان".

ومن ثم لم نُثقل البحث بالشواهد التي لا تضيف وجهاً جديداً، كـ"هذا الأسد مخوفا" و"هذا الصياد شقيا"، إذ يكفي ما تقدم من الشواهد الأوضح في الكشف عن حقيقة الخلاف وتطور مصطلح التقريب عند المدرستين.

نظرية العامل في توجيه شواهد التقريب عند البصريين والكوفيين:

بعد استقراء الشواهد التي وردت في هذا الباب، ومناقشة وجوه تخريجها ونسبة كل شاهد إلى قائله ومصدره، يظهر أن موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين لا ينحصر في اختلافهم في الحكم الإعرابي للمنصوب بعد اسم الإشارة، وإنما يتصل في أساسه، بتصور كل فريق لمفهوم العامل وعلاقته بالمعنى والتركيب، ومن ثم فإن إعادة عرض الشواهد هنا لا تضيف إلى البحث جديداً، وإنما المقصود الوقوف على ما تكشف عنه تلك الشواهد، مجتمعة، من أثر نظرية العامل في توجيه هذه الظاهرة.

فالبصريون، في نحو الشواهد التي سبق عرضها، لا يرون في اسم الإشارة عاملاً ناسخاً يوجب رفع الاسم ونصب الخبر، وإنما يجعلون المنصوب حالاً من الاسم الواقع بعد اسم الإشارة، وقد جاء هذا التخريج صريحاً عند سيبويه حين قال عن "منطلقاً": "فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله"، ثم فسّر المعنى بأنه بمنزلة قولك: "انظر إليه منطلقاً" (سيبويه،1988م، 78/2). ويؤكد هذا الاتجاه ما قرره المبرد في نظائر هذه التراكيب من أن العامل في الحال لا بد أن يكون فعلاً أو شيئاً في معنى الفعل، فجعل التنبيه والإشارة في معنى الفعل العامل (المبرد،1994م، 168/4).

ويكشف هذا التوجيه عن أن العامل عند البصريين في هذه الشواهد ليس ملفوظاً به في صورة فعل مستقل، وإنما هو معنى فعلي مستفاد من التركيب؛ فاسم الإشارة يتضمن معنى الإشارة أو التنبيه، وهذا المعنى هو الذي يفسر نصب الحال، ومن هنا حافظ البصريون على الأصل في اسم الإشارة، فلم ينقلوه من باب الأسماء إلى باب العوامل الناسخة، ولم يجعلوا النصب في الوصف اللاحق أثراً مباشراً لاسم الإشارة.

أما الكوفيون فقد اتجهوا إلى تحليل مختلف، إذ جعلوا اسم الإشارة، إذا أريد به التقريب، عاملاً عمل "كان"، فيكون الاسم الواقع بعده اسماً مرفوعاً، والوصف المنصوب خبراً له، وقد نقل السيوطي هذا المذهب صريحاً بقوله إن "هذا" و"هذه" إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات "كان" في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب (السيوطي، (د، ط) (د، ت)، 71/2). وبذلك انتقل العامل عند الكوفيين من مجرد معنى مستفاد من الإشارة والتنبيه إلى عمل نحوي مباشر منسوب إلى اسم الإشارة نفسه.

وعلى هذا يظهر أن الفرق بين الفريقين في الشواهد السابقة ليس فرقاً في صورة التركيب، وإنما هو فرق في البنية العاملية التي يُفسَّر بها التركيب، فالبصريون يرون في نحو: "هذا عبد الله منطلقًا" جملة اسمية تامة الإسناد، ثم يأتي المنصوب بعدها حالاً، ويُفسر نصبه بمعنى الإشارة أو التنبيه؛ أما الكوفيون فيرون أن اسم الإشارة قد استعمل استعمالاً خاصاً يخرجه عن مجرد الإشارة إلى معنى التقريب، فيعمل عمل "كان"، ويكون ما بعده اسماً وخبراً.

ومن هنا كان لتصور العامل أثر مباشر في اختلاف الإعراب؛ إذ إنَّ البصريين لم يحتجوا إلى افتراض عامل جديد في الجملة، لأنهم وجدوا في معنى الإشارة والتنبيه ما يفسر نصب الحال، في حين احتاج الكوفيون إلى إثبات عمل لاسم الإشارة نفسه حتى يستقيم عندهم رفع الاسم ونصب الخبر، ولذلك فإن الخلاف في هذه المسألة يمكن رده في جانب كبير منه إلى

اختلافهم في حدود العمل النحوي ومصادره: أهو مقصور على العوامل اللفظية الصريحة وما يقوم مقامها من المعاني الفعلية، أم يجوز أن يتسع فيجعل اسم الإشارة عاملاً عمل الفعل الناسخ في موضع مخصوص؟

ويظهر أثر هذا الاختلاف بصورة أوضح عند النظر في الشواهد التي يكون فيها المنصوب وصفاً دالاً على هيئة المشار إليه، مثل الشواهد التي سبق تحليلها في هذا البحث؛ فالبصري ينظر إلى الوصف من جهة علاقته بصاحب الحال ومعنى التنبيه والإشارة، في حين ينظر الكوفي إليه من جهة موقعه في بنية "التقريب" بوصفه خبراً منصوباً، وبذلك لا يكون اختلاف الإعراب نتيجة اختلاف في العلامة الإعرابية فحسب، وإنما نتيجة اختلاف في تحديد الوظيفة النحوية للعنصر نفسه.

ومن ثمَّ يمكن القول إن نظرية العامل أسهمت في إنتاج قراءتين مختلفتين للشواهد ذاتها: قراءة بصرية تجعل الحال محور التحليل، وتبحث عن العامل فيها من خلال معنى الإشارة أو التنبيه، وقراءة كوفية تجعل التقريب نفسه باباً من أبواب العمل، وتمنح اسم الإشارة قدرة على إحداث الرفع والنصب على نحو يقارب عمل "كان"، وهذا الاختلاف هو الذي يفسر بقاء المسألة موضع خلاف في كتب النحو، مع اتحاد النحاة في كثير من الأحيان في رواية الشواهد والاستشهاد بها.

والذي يظهر من مجموع النصوص أن الخلاف بين المدرستين لم يكن في إمكان إفادة اسم الإشارة معنى القرب أو التنبيه، وإنما كان في مدى ما يترتب على هذا المعنى من أثر نحوي؛ فالبصريون وقفوا عند دلالة الإشارة والتنبيه، وجعلوا أثرها في نصب الحال قائماً على تقدير معنى فعلي، بينما تجاوز الكوفيون ذلك إلى جعل اسم الإشارة نفسه عاملاً عند إرادة التقريب، ومن هنا يمكن فهم التقريب الكوفي بوصفه نتيجة لتوسيع دائرة العمل النحوي، في حين يمثل التخريج البصري استمراراً للأصل الذي يفرق بين وظيفة اسم الإشارة وبين عمل النواسخ.

وبذلك يتبين أن أثر نظرية العامل في شواهد التقريب لا يتمثل في مجرد تحديد علامة الإعراب، وإنما في إعادة بناء التركيب كله؛ إذ يترتب على تحديد العامل تحديد موقع الاسم بعد اسم الإشارة، وتحديد وظيفة المنصوب، وتفسير العلاقة بين أجزاء الجملة، وهذا ما يجعل نظرية العامل مفتاحاً أساسياً لفهم الخلاف في هذه المسألة، ويؤكد أن اختلاف البصريين والكوفيين في التقريب هو، في جوهره، اختلاف في تفسير العمل النحوي قبل أن يكون اختلافاً في الإعراب.

كما تكشف هذه الشواهد عن اختلاف عميق في تصور العامل عند النحاة، فالبصريون ينطلقون من أن العامل أصل في بناء الإعراب، وأن إثبات العمل يحتاج إلى قرينة قوية، ولذلك ردوا هذه التراكيب إلى أبواب معروفة كالحال.

أما الكوفيون فنظروا إلى أن العربية أوسع من أن تحصر العمل في الألفاظ الظاهرة، وأن المعاني قد يكون لها أثر في التوجيه النحوي.

وهذا الخلاف لا يمثل مجرد خلاف في إعراب كلمة، بل يمثل اختلافاً في منهج بناء القاعدة النحوية، كما نقل ذلك ابن جني في حديثه عن مقاييس العربية قائلاً:" ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً فإن " ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئاً وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، (ابن جني، ط4، 1999م، ج1، ص110).

التعليل النحوي وأثره في الخلاف:

يُعد التعليل من أقوى مظاهر التفكير النحوي عند المتقدمين؛ إذ لم يقتصر النحاة على نقل الأحكام ووصف الاستعمال العربي، بل سعوا إلى الكشف عن الأسباب التي تفسر تلك الأحكام وتبين وجوهها، ومن هنا ارتبط الحكم النحوي عندهم بعلة تفسر وروده وتكشف عن وجه انتظامه في كلام العرب، ثم تفاوتت هذه العلل في قوتها ووظيفتها، فمنها ما يراد به تفسير الحكم وبيان وجهه، ومنها ما يتجاوز ذلك إلى الاحتجاج له وبناء القياس عليه.

وقد أولى ابن جني العلة النحوية عناية واضحة، فأفرد لها في "الخصائص أبواباً متعددة، بدأها ببيان طبيعة علل النحويين، ثم تناول تخصيص العلل وتعارضها وتعديها، وفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة، وتناول العلة وعلة العلة ودور الاعتلال؛ مما يكشف عن عناية مبكرة بتنويع العلل وبيان وظائفها في بناء الحكم النحوي. (ابن جني، ط4، 1999م، ج1، ص48–175)، إذ يبين ابن جني في حديثه عن المقاييس أن من وجوه النظر النحوي اعتبار المعنى في تفسير الأحكام، ويربط العوامل اللفظية في حقيقتها بالاعتبارات المعنوية.

فلم يكن الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين قائماً على اختلافهم في الحكم النحوي فحسب، بل كان التعليل في كثير من مسائله أساساً في توجيه ذلك الخلاف وتفسيره؛ إذ قد يتفق الفريقان على الظاهرة اللغوية، ثم يختلفان في العلة التي تفسرها، فيترتب على اختلاف العلة اختلاف الحكم أو اختلاف وجه توجيهه، ويكشف كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البركات الأنباري عن نماذج واضحة لهذا اللون من الخلاف، مما يدل على أن التعليل كان عنصراً مؤثراً في بناء المذهب النحوي وتقرير أحكامه.

ومن أبرز المسائل التي يتجلى فيها أثر اختلاف التعليل مسألة ناصب الاسم المشغول عنه، نحو قولهم: "زيداً ضربته"، فقد ذهب الكوفيون إلى أن "زيداً" منصوب بالفعل الواقع على الضمير، وعللوا ذلك بأن المكنى عنه، وهو الهاء، هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون الاسم الظاهر منصوباً بالفعل الذي عمل في الضمير، كما في قولهم: "أكرمت أباك زيداً".

أما البصريون فذهبوا إلى أن الاسم منصوب بفعل مقدر، والتقدير: "ضربت زيداً ضربته"، فالفريقان متفقان على نصب "زيداً"، وإنما اختلفا في العامل وفي العلة التي تفسر هذا النصب؛ إذ جعل الكوفيون العامل هو الفعل الظاهر، اعتماداً على

أولوية المكنى عنه في المعنى، في حين لجأ البصريون إلى تقدير عامل محذوف دل عليه الفعل المذكور، ومن ثم فإن اختلاف الحكم في العامل راجع في أساسه إلى اختلاف منهج التعليل. (أبو البركات الأنباري، ط1، 2003م، ج1، ص69 وما بعدها).

ويتضح أثر التعليل كذلك في مسألة عمل "إن" المخففة من الثقيلة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل النصب في الاسم، وعللوا ذلك بأن "إن" المشددة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضي؛ من حيث كونها على ثلاثة أحرف، وبنائها على الفتح، فلما خففت زال شبهها بالفعل، فزال موجب العمل، أما البصريون فذهبوا إلى أنها تعمل، وأقاموا مذهبهم على تعليل آخر يقتضي بقاء أثر العمل مع التخفيف، وهنا يظهر أن الخلاف لم ينشأ عن اختلاف الفريقين في صورة "إن" المخففة، وإنما عن اختلافهما في العلة الموجبة للعمل: أتبقى علة العمل مع التخفيف أم تزول بزوال الشبه؟ فكان اختلاف التعليل سبباً مباشراً في اختلاف الحكم (الأنباري، 2003م، ج1، ص159 وما بعدها)، تحت المسألة الرابعة والعشرون: «القول في عمل إن المخففة النصب في الاسم).

ومن المسائل التي تكشف عن أثر التعليل في الخلاف أيضاً مسألة "رُبَّ": أاسم هي أم حرف؟ فقد ذهب الكوفيون إلى أنها اسم، وعللوا ذلك بحملها على "كم"؛ لأن "كم" للعدد والتكثير، و"رب" للعدد والتقليل، فكما كانت "كم" اسماً كانت "رُبَّ" اسماً.

أما البصريون فذهبوا إلى أنها حرف جر، واحتجوا بكونها لا تقبل شيئاً من علامات الأسماء، ولا الأفعال، وأنها جاءت لمعنى في غيرها، وهو التقليل فيما تدخل عليه، فاختلاف المدرستين هنا قائم على اختلاف الأساس التعليلي الذي اعتمد عليه كل فريق في تحديد حقيقة "رُبَّ"؛ فالكوفيون اعتمدوا القياس على النظير، والبصريون اعتمدوا الخصائص التي تميز الحروف عن الأسماء، (الأنباري، ج2، ص686 وما بعدها).

وتكشف هذه النماذج أن التعليل لم يكن مرحلة لاحقة للحكم النحوي، بل كان في كثير من مسائل الخلاف جزءاً من عملية بناء الحكم نفسه؛ إذ إن اختلاف النحويين في تحديد العامل أو تفسير الظاهرة أو إثبات الشبه أو نفيه كان يؤدي إلى اختلافهم في الحكم المترتب عليه، ومن هنا يمكن القول إن جانباً مهماً من الخلاف بين البصريين والكوفيين، إنما يرجع إلى اختلاف الأصول التعليلية والمناهج التي اعتمدها كل فريق في تفسير الظواهر اللغوية، وهو ما يجعل التعليل النحوي أحد المفاتيح المهمة لفهم طبيعة الخلاف بين المدرستين.

الموازنة بين الاتجاهين والترجيح في مسألة إعمال أسماء الإشارة عمل "كان":

بعد استقراء أقوال النحاة في مسألة التقريب، وتتبع الشواهد التي احتج بها أصحاب هذا الاتجاه، وبيان وجوه تخريجها عند البصريين والكوفيين، يظهر أن الخلاف بين الفريقين لا يقف عند تحديد إعراب الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة، وإنما يتصل بأصل أعم، هو تحديد طبيعة العلاقة بين اسم الإشارة وما بعده، ومدى تأثير المعنى في العمل النحوي، وحدود القياس في إثبات العوامل، ومن ثم فإن الموازنة بين الاتجاهين ينبغي ألا تقوم على مجرد مقابلة الحكمين، بل على النظر في قوة الشاهد، وسلامة التخريج، وقوة التعليل، واتساق كل مذهب مع أصوله في نظرية العامل.

أولا: الموازنة من جهة أصل العمل:

ينطلق البصريون في تخريج هذه التراكيب من إبقاء اسم الإشارة على أصل وظيفته، وعدم نقله إلى باب النواسخ إلا بدليل يقتضي ذلك، ولذلك حملوا المنصوب بعد اسم الإشارة في نحو: "هذا زيد منطلقاً" على الحال، وجعلوا العامل فيه معنى الإشارة أو التنبيه الذي تضمنه اسم الإشارة، ولم يجعلوا "هذا" عاملاً ناسخاً يرفع الاسم بعده وينصب الخبر، وقد جاء هذا التخريج صريحاً عند سيبويه في نحو: "هذا عبد الله منطلقاً"، إذ جعل "منطلقاً" حالاً من "عبد الله"، وفسر التركيب بما يقارب قول القائل: "انظر إليه منطلقاً". (سيبويه، ط3، 1988م، ج2، ص78

وهذا التخريج لا يعني أن البصريين أهملوا الدلالة في تفسير العمل، وإنما يعني أنهم لم يجعلوا المعنى الدلالي لاسم الإشارة مقتضياً لإثبات عمل نحوي جديد له؛ فمعنى الإشارة والتنبيه يفسر مجيء الحال، من غير حاجة إلى إلحاق اسم الإشارة بالفعل الناسخ.

أما الكوفيون فقد لاحظوا في هذه التراكيب معنى زائداً على مجرد الإشارة، وهو معنى التقريب والحضور، فجعلوا اسم الإشارة في هذا الاستعمال بمنزلة "كان"، يرفع الاسم وينصب الخبر، وسموا هذا الاستعمال "التقريب"، وقد نقل ثعلب هذا الاصطلاح مقررا أن "التقريب مثل كان"، كما بين أن من خصائصه أن يكون دخول اسم الإشارة وخروجه من التركيب مؤدياً إلى معنى واحد في نحو: "فالصياد شقي" و"فهذا الصياد شقيا" (ثعلب، ط2، 1956م، ج1، ص43-44. وفي النص: "والتقريب مثل كان"، ثم ذكر ثعلب ضوابط هذا الاستعمال ومثاله: "من كان من الناس سعيدا فهذا الصياد شقيا".

ويتأكد هذا الاتجاه في كلام الفراء؛ إذ ربط التقريب بوقوع الكلام في الحاضر، وبين أن العرب تستعمل اسم الإشارة في تركيب مخصوص للدلالة على معنى يقارب معنى "كان"، وذكر أن هذا الباب مما يكون فيه الرفع والنصب.(الفراء، ط1، 1955م، ج1، ص231-232). وفيه بيان الفراء للفرق بين استعمال اسم الإشارة في التقريب واستعماله في الخبر الذي يكتفي فيه كل واحد بصاحبه.

ومن هنا يظهر أن الاختلاف بين الاتجاهين ليس في أصل وجود معنى التقريب، وإنما في الأثر النحوي الذي يترتب على هذا المعنى؛ فالبصريون يجعلونه مفسراً للحال، والكوفيون يجعلونه سبباً لإثبات عمل اسم الإشارة.

ثانيا: الموازنة من جهة الشاهد:

لا يكفي في إثبات عمل اسم الإشارة أن يرد بعده اسم منصوب؛ لأن النصب يحتمل أن يكون على الحال، كما يحتمل عند أصحاب التقريب أن يكون خبراً، ولذلك فإن قيمة الشاهد لا تقاس بمجرد موافقته لصورة القاعدة، وإنما بمدى دلالته على العامل الذي قيل به.

ويظهر ذلك بوضوح في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾؛ فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن «شيخاً» حال، وأن العامل فيه التنبيه أو الإشارة أو مجموعهما، في حين جعل الكوفيون "شيخاً" خبر التقريب. (- السمين الحلبي، ط1، 1986م، ج6، ص357.)

وقد ذكر في إعراب "وهذا بعلي شيخا" أن المشهور كون "شيخاً" حالاً، وأن الوجه الآخر حمله على خبر التقريب عند الكوفيين، والشاهد بهذا الاعتبار لا يحسم الخلاف بمجرد صورته الإعرابية؛ لأن كلا الفريقين يستطيع أن يفسر النصب وفق أصله النحوي.

وبهذا، فإن الشاهد القرآني يثبت إمكان ورود المنصوب بعد اسم الإشارة، ولكنه لا يثبت وحده أن اسم الإشارة هو العامل فيه؛ إذ إن تخريجه على الحال تخريج قائم على أصل نحوي معروف، في حين يحتاج حمله على التقريب إلى إثبات أن السياق لا يستقيم إلا بهذا التوجيه.

وهذا يجعل الاحتجاج بالشواهد في هذه المسألة محتاجاً إلى التمييز بين إثبات الظاهرة وإثبات تفسيرها؛ فقد يثبت الشاهد استعمالاً لغوياً معيناً، ولكن لا يلزم من ذلك قبول التعليل الذي اختاره أحد الفريقين له.

ثالثا: الموازنة من جهة التعليل:

يظهر من استقراء تعليلات الفريقين أن العلة البصرية تقوم على المحافظة على أصول العمل المعروفة، وعدم إثبات عامل جديد مع إمكان تخريج التركيب على أصل مقرر، فالنصب عندهم لا يحتاج إلى القول بأن اسم الإشارة صار من النواسخ، لأن الحال باب معروف يمكن أن يفسر هذا النصب، والعامل فيها يمكن رده إلى معنى الإشارة والتنبيه، وهذا التخريج يجمع بين مراعاة المعنى والمحافظة على أصل العمل.

أما العلة الكوفية فتقوم على ملاحظة المناسبة بين اسم الإشارة ومعنى التقريب؛ فاسم الإشارة يدل على الحضور والقرب، و"كان" تدل على تحقق الخبر في الزمن الماضي، فجعلوا اسم الإشارة في هذا الاستعمال دالا على الحضور، وأجروه لذلك مجرى "كان" في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد صرح الفراء بأن التقريب مرتبط بالحاضر، وأنه من المواضع التي يكون فيها الرفع والنصب كعمل "كان"، (الفراء، ج1، ص231-232)، وقد سبق أن ربط الفراء التقريب بمعنى الحضور والاستعمال الواقع في الحال، وبيّن بعض خصائص هذا التركيب.

وبالموازنة بين العلتين، تبدو العلة الكوفية قوية في تفسير الدلالة الخاصة بالتقريب، لأنها تفسر سبب تخصيص هذا الاستعمال بهذا الاسم، وتوضح الصلة بين الحضور الذي يدل عليه اسم الإشارة وبين المعنى الذي أرادوه بالتقريب، غير أنها لا تكفي وحدها لإثبات انتقال اسم الإشارة من مجرد الدلالة إلى العمل النحوي الناسخ؛ لأن الاشتراك في المعنى لا يستلزم بالضرورة الاشتراك في العمل.

أما العلة البصرية فتمتاز بأنها أقل افتراضاً للعوامل؛ إذ تفسر المنصوب بما هو مقرر في أبواب النحو، ولا تستحدث وظيفة إعرابية جديدة لاسم الإشارة، ومن جهة الصناعة النحوية، فإن هذا الاقتصاد في إثبات العوامل يقوي التخريج البصري، ولا سيما مع إمكان حمل الشواهد عليه.

رابعا: الموازنة من جهة نظرية العامل:

يكشف الخلاف في هذه المسألة عن اختلاف في تصور حدود العامل النحوي، فالبصريون لا ينفون أثر المعنى في الإعراب، ولكنهم لا يجعلون كل معنى يقتضي إنشاء عامل مستقل؛ ولذلك حملوا المنصوب على الحال، وردوا أثره إلى معنى الإشارة والتنبيه، أما الكوفيون فقد وسعوا دائرة العمل، فأثبتوا لاسم الإشارة قدرة على العمل متى استعمل في معنى التقريب. (ابن يعيش، ط1، 2001م، ج4، ص95 وما بعدها).

ومن ثَمَّ لا يصح تصوير الخلاف على أنه خلاف بين مدرسة تعتد باللفظ وأخرى تعتد بالمعنى؛ لأن المعنى حاضر في تخريج الفريقين، وإنما الخلاف في مدى تأثير المعنى في إنشاء العمل النحوي، فالبصريون يجعلون المعنى موجهاً للتخريج، في حين يجعل الكوفيون المعنى أساساً لإثبات عمل جديد.

وهذه النتيجة تتفق مع ما يظهر في كثير من مسائل الخلاف النحوي التي عرضها الأنباري، حيث يؤدي اختلاف الفريقين في العلة أو في إثبات الشبه أو نفيه إلى اختلافهما في الحكم المترتب عليه. (الأنباري، ط1 2003م، ج1، ص159 وما بعدها، وج2، ص686 وما بعدها). وقد أورد البحث في موضعه أمثلة من مسائل الخلاف التي يظهر فيها أثر اختلاف العلة في اختلاف الحكم.

خامسا: الترجيح:

بعد الموازنة بين الاتجاهين من جهة الشاهد والتخريج والتعليل ونظرية العامل، يظهر أن الأرجح هو عدم إثبات إعمال عام لاسم الإشارة عمل "كان"، وأن ما ورد من التراكيب المنصوبة بعد اسم الإشارة يمكن حمله في الأصل على الحال، مع تفسير العامل بمعنى الإشارة أو التنبيه أو بما تضمنه التركيب من معنى فعلي.

ولا يعني هذا الترجيح إنكار مذهب الكوفيين في التقريب، ولا إنكار صحة نسبة هذا الاصطلاح إليهم؛ فالنصوص المروية عن الفرَّاء وثعلب تثبت بوضوح وجود هذا التصور في النحو الكوفي، كما أن ثعلب نصَّ على أن "التقريب مثل

كان"، وربط الفراء هذا الباب بمعنى الحضور والوقت الحال. (ثعلب، ج1، ص43-44)، والفراء، معاني القرآن، ج1، ص231-232. وهما من أقدم النصوص التي تكشف عن أصل مصطلح التقريب في الاتجاه الكوفي، وإنما الذي لا يظهر رجحانه، هو: الانتقال من إثبات التقريب بوصفه معنى واستعمالاً إلى إثبات أن اسم الإشارة صار عاملاً ناسخاً على نحو مطرد.

وعلى هذا ينبغي التفريق بين قضيتين: الأولى: أن "التقريب" مصطلح نحوي له أصل واضح في الدرس الكوفي، وأن أصحابه أرادوا به استعمالاً مخصوصاً لاسم الإشارة يرتبط بمعنى الحضور وتقريب الخبر.

والثانية: أن هذا الاستعمال لا يقتضي بالضرورة جعل اسم الإشارة عاملاً عمل "كان" في جميع التراكيب التي يأتي فيها بعده اسم منصوب؛ لأن كثيراً من هذه التراكيب يمكن تخريجه على الحال تخريجاً سائغاً، وهو تخريج تؤيده أصول الصناعة النحوية، ولا يحتاج إلى إثبات عامل جديد.

وبهذا، فإن قوة المذهب الكوفي تظهر بصورة أوضح في تفسير خصوصية الاستعمال وتسميته بالتقريب، في حين تبدو قوة المذهب البصري أكبر في تفسير الإعراب وإبقاء العمل على أصوله المعروفة، وهذا يقتضي أن يكون الترجيح مركباً لا مطلقاً؛ فلا يرد مصطلح التقريب ولا ينكر أصله، وإنما يرد تعميم الحكم القائل بأن اسم الإشارة يعمل عمل "كان" متى جاء بعده منصوب.

وبذلك يتبين أن الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ليس خلافاً في العلامة الإعرابية وحدها، وإنما هو خلاف في تفسير العلاقة بين الدلالة والعمل والعامل؛ فالبصريون جعلوا معنى التقريب مفسراً للتركيب، والكوفيون جعلوه مبرراً لإثبات عمل جديد، ولمَّا كان التخريج البصري يفسر الشاهد مع المحافظة على أصل العامل، في حين يحتاج التخريج الكوفي إلى توسيع وظيفة اسم الإشارة وإثبات عمل له في موضع مخصوص، فإن التخريج البصري يكون أرجح من جهة أصول الصناعة، مع بقاء التخريج الكوفي ذا قيمة في الكشف عن الخصائص الدلالية والتاريخية لمصطلح التقريب.

الخاتمة وأهم النتائج:

خلص البحث، بعد استقراء نصوص النحاة وشواهدهم وموازنة مذاهبهم، **إلى النتائج الآتية:**

- ثبت أن التقريب ظاهرة نحوية قائمة في كلام العرب، وأن الخلاف بين النحاة لم يكن في أصل ورود التراكيب التي يظهر فيها اسم الإشارة متبوعاً بمرفوع ومنصوب، وإنما انصرف أساساً إلى تفسير هذه التراكيب وتحديد العامل في المنصوب.
- تبين أن مصطلح "التقريب" لم يكن عند جميع النحاة بمعنى واحد؛ فالمعنى الدلالي للتقريب والإشارة والتنبيه أسبق من استعماله بوصفه مصطلحاً نحوياً دالاً على عمل خاص، ثم استقر عند الكوفيين للدلالة على إعمال اسم الإشارة عمل "كان".
- أظهر استقراء نصوص سيبويه أن التخريج البصري الأصلي لا يجعل اسم الإشارة عاملاً عمل "كان"؛ ففي نحو "هذا عبد الله منطلقاً" جعل "هذا" مبتدأ، و"عبد الله" مبنياً عليه، و"منطلقاً حالاً، وربط ذلك بمعنى التنبيه والإشارة إلى المشار إليه في حال مخصوصة.
- ظهر أن البصريين لم يهملوا العامل في هذه التراكيب، وإنما اختلف تصورهم لمصدره؛ فالعامل في المنصوب عندهم يرجع إلى معنى الإشارة أو التنبيه، وهو معنى فعلي يمكن تقديره بما يدل عليه السياق، كـ"أشير" أو "أنبه"، وبذلك ظل التخريج منسجماً مع أصلهم في أن الحال يعمل فيها فعل أو ما في معنى الفعل.
- تبين أن الكوفيين نقلوا المسألة من مستوى الدلالة إلى مستوى العمل النحوي المباشر؛ فجعلوا اسم الإشارة، عند إرادة التقريب، عاملاً عمل "كان"، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وبذلك أصبح "التقريب" عندهم باباً من أبواب العمل لا مجرد معنى يفيده السياق.
- كشف البحث أن العلة تمثل جوهر الخلاف بين الاتجاهين؛ فالبصري يعلل النصب بالحالية ومعنى الإشارة أو التنبيه، في حين يعلله الكوفي بعمل اسم الإشارة نفسه، ولذلك فإن اختلافهم في الإعراب نتيجة لاختلاف أسبق منه في تحديد العامل وتفسير علاقته بالمعنى.
- أظهر تحليل الشواهد أن الصورة الإعرابية الواحدة لا تكفي وحدها لإثبات التقريب بالمعنى الكوفي؛ إذ يمكن أن يكون المنصوب بعد اسم الإشارة حالاً على التخريج البصري، ولذلك لا بد في الحكم على الشاهد من مراعاة السياق والدلالة والوظيفة النحوية للمنصوب، لا مجرد علامته الإعرابية.
- تبين أن مذهب البصريين أكثر محافظة على الأصل في أسماء الإشارة وعلى أصول العمل النحوي؛ لأنه لا يحتاج إلى إثبات عامل ناسخ جديد، وإنما يفسر المنصوب ضمن باب الحال، مستفيداً من معنى الإشارة والتنبيه الذي يقتضيه التركيب.
- **مع ذلك،** لا يخلو المذهب الكوفي من قوة تفسيرية؛ إذ استطاع أن يقدم تخريجاً متماسكاً للتراكيب التي يظهر فيها المنصوب قريباً من الخبر، فجعل اسم الإشارة بمنزلة "كان" من حيث رفع الاسم ونصب الخبر، ومن ثَمَّ فإن القول الكوفي يمثل تفسيراً نحوياً لظاهرة لغوية ملحوظة، وليس مجرد اختلاف في المصطلح.
- أثبتت الموازنة أن الخلاف في التقريب يكشف اختلافاً أوسع في منهج المدرستين في نظرية العامل؛ فالبصريون كانوا أميل إلى رد الظاهرة إلى أصل سابق وعدم التوسع في إثبات العوامل، بينما اتسع الكوفيون في إعمال بعض العناصر اعتماداً على ما رأوه من دلالة التركيب وخصوصية الاستعمال.

- يرجح البحث التخريج البصري من جهة الأصل والاطراد؛ لأن حمل المنصوب على الحال، وإسناد العمل إلى معنى الإشارة أو التنبيه، تؤيده نصوص سيبويه ومن جاء بعده من البصريين، وهو أقل تكلفاً في إثبات عامل جديد، ولا يقتضي ذلك إلغاء الوجه الكوفي، بل حمله على أنه وجه خاص في تفسير بعض استعمالات اسم الإشارة عند إرادة التقريب.
- انتهى البحث إلى أن إعمال اسم الإشارة عمل "كان" لا ينبغي تعميمه على جميع التراكيب الواردة بعد أسماء الإشارة؛ بل الأدق علمياً التفريق بين ثبوت ظاهرة التقريب في بعض الاستعمالات وبين تفسيرها على مذهب الكوفيين، مع ترجيح التخريج البصري في الأصل، وبقاء الوجه الكوفي شاهداً على تطور النظرية النحوية واتساع مفهوم العامل عند الكوفيين.

وبذلك يتبين أن مسألة التقريب تمثل نموذجاً دقيقاً لتفاعل الدلالة والاستعمال والعامل والتعليل في بناء الحكم النحوي؛ إذ اتفق النحاة على المادة اللغوية التي انطلقوا منها، ثم اختلفوا في تفسيرها بحسب تصورهم للعامل وحدوده، فبينما حافظ البصريون على اسم الإشارة في وظيفته الأصلية، وحملوا المنصوب على الحال، مستندين إلى معنى الإشارة والتنبيه، جعل الكوفيون اسم الإشارة عاملًا عمل "كان" في استعمال مخصوص سموه التقريب، ومن ثم فإن قيمة هذه المسألة لا تقتصر على بيان وجه إعرابي، وإنما تكشف عن جانب مهم من اختلاف المناهج في بناء القاعدة النحوية وتعليلها

مصادر البحث ومراجعه:

1. الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق يحيى مراد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ/2005م.
2. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ط4، 1380هـ/1961م.
3. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ/1996م.
4. ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، مجالس ثعلب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1960م.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، 1999م.
6. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2001م.
7. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1404هـ/1984م.
8. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1408هـ/1988م.
9. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط1، 1406هـ/1986م.
10. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ/1988م.
11. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط)، (د.ت).
12. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، الرياض: كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1389هـ/1969م.
13. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط1، 1374هـ–1376هـ/1955م–1957م.
14. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ/1964م.
15. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط3، 1415هـ/1994م.